تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازلII) المكيَّف فقهياً وأثره على السلامة المصرفيَّة (دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف سودانيَّة)

بانقا عبدالقادر عمر الحاج[١] - نورالهدى محمدين عبدالرحمن[٢] - محمد حمد محمود[٣] - حسن عبد الله حمد النيل[٤]

المستخلص:

هدفت هذه الدِّراسة إلي قياس أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال بازلII المكيف فقهياً على السلامة المصرفيَّة بالمصارف السودانيَّة، كما هدفت إلى التعرف علي المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلاميَّة مقارنة بنظيراتها التقليدية. ولاختبار فرضيات الدِّراسة تم جمع البيانات من عينة لثلاثة مصارف باستخدام استمارات تم تصميمها من قبل بنك السودان المركزي لاختبار مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل. بينت نتائج الدِّراسة أن إلتزام المصارف السودانيَّة بالنسبة المقررة لمعيار كفاية راس المال بازل II المكيَّف فقهاً يؤدي إلى جودة الأصول، زيادة حقوق الملكية وزيادة ثقة العملاء. في ضوء هذه النتائج تم صياغة بعض التوصيات لتحسين مستوي السلامة المصرفية بالمصارف السودانيَّة.

ABSTRACT:

The aims of the present study was to measure the effect of applying Jurisprudential moderated Basle standards II capital adequacy standard on Sudanese banks safety, and identifying the risk facing Islamic banks compared with traditional ones. To test the study hypothesis, data collected from a sample of three banks according to forms designed by the central bank, to measure credit risks, market risks and operational risks. The study concluded that moderated standards set by Sudanese banks increase the quality of assets, equity rights and customer confidence, in the light of these results, study offers some recommendations to enhance Sudanese banks safety.

الكلمات المفتاحية:

المخاطر المصرفية - الطريقة المعيارية - الطريقة البسيطة - طريقة المؤشر الأساسي.

---

(١) بنك السودان المركزي إدارة التفتيش المصرفي(سابقا) . الخرطوم

(٢) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الدراسات التجارية-قسم البنوك والتمويل، البريد الالكتروني: nouralhudam@yahoo.com

(٣) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-كلية الدراسات التجارية- قسم البنوك والتمويل، البريد الالكتروني: mohamed_hamad@yahoo.com

(٤) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- معهد العلوم والبحوث الاسلامية، الهاتف : ٠٩١٢٩١٤١٠٦البريد الالكتروني: Ramz_39@hotmail.com

مقدمة:

كشفت الهزات القوية التي تعرضت لها الصناعة المصرفيَّة جرَّاء الأزمات الإقتصاديَّة والماليَّة المتلاحقة عن حجم المخاطر التي تُحيط بهذا القطاع الحيوي؛ الأمر الذي يؤكد على ضرورة وجود معايير وآليات موحدة لتحسين مستوى السلامة المصرفيَّة، مما يسهم في حماية حقوق أصحاب الملكيَّة والمودعين. ويعتبر معيار كفاية رأس المال بازلII المكيف فقهياً أحد أكثر أدوات الرقابة المصرفيَّة فاعليَّة في هذا الخصوص.

بدأت المصارف السودانيَّة تطبيق هذا المعيار بدءًا من منتصف العام ٢٠٠٨م سعياً منها لتحقيق معايير سلامة الأداء، وتحاول هذه الدِّراسة التعرف على تحقق هذا الهدف من خلال قياس أثر تطبيق المعيار على جودة الأصول و حقوق الملكيَّة وثقة المتعاملين مع المصارف السودانيَّة.

أهداف الدراسة : تسعى هذه الدَّراسة لتحقيق الأهداف التاليَّة:-

١- توضيح التكييف الذي حدث في معيار كفاية رأس المال بازلII من قبل مجلس الخدمات الماليَّة الإسلاميَّة.

٢- بيان الأثر المترتب على تطبيق معيار كفاية رأس المال بازلII المكيَّف فقهياً على مؤشرات الأداء بالمصارف السودانيَّة.

٣- المساعدة في فهم تطبيق معيار كفاية رأس المال بازلII المكيَّف فقهياً في المؤسسات المصرفيَّة.

مشكلة الدِّراسة: تسعى المصارف الإسلاميَّة لتحسين مستوى السلامة المصرفيَّة من خلال تطبيق معايير الرقابة المصرفيَّة العالميَّة، وبذلك قامت المصارف السودانيَّة بتطبيق معيار كفاية رأس المال بازلII المكيَّف فقهياً والذي يفترض أن يؤثر تطبيقه إيجاباً على جودة الأصول وحقوق الملكية وثقة المتعاملين مع تلك المصارف. فهل أدى تطبيق المعيار الى تحقيق الاثر المنشود منه. وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- هل طبقت المصارف السودانيَّة معيار كفاية رأس المال بازل المكيف بشكل كامل؟
- هل اثر تطبيق المعيار إيجابا على جودة الأصول المصرفية ؟
- هل أثر تطبيق المعيار إيجابا على حقوق الملكية بالمصارف ؟
- هل أثر تطبيق المعيار إيجابا على ثقة الزبائن بتلك المصارف ؟

فرضيات الدراسة: تسعى هذه الدَّراسة لاختبار الفرضيات التاليَّة :-

* الفرضية الأولى : إلتزام المصارف السودانية بمعيار كفاية رأس المال بازلII المكيَّف فقهياً يؤدي إلى جودة الأصول.

* الفرضية الثانية : إلتزام المصارف السودانيَّة بمعيار كفاية رأس المال بازلII المكيَّف فقهياً يؤدي إلى زيادة حقوق الملكية.

* الفرضية الثالثة : إلتزام المصارف السودانيَّة بمعيارة كفاية رأس المال بازلII المكيَّف فقهياً يؤدي إلى زيادة ثقة الزبائن فيها.

أهميَّة الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها بالبحث لنوع جديد من معايير الرقابة المصرفية الدولية المكيفة فقهياً والتي تتماشى مع طبيعة المصارف في السودان. كما تنبع أهميَّة هذه الدراسة من كونها من أوئل الدراسات التي تناولت أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل على السَّلامة المصرفيَّة في المصارف السودانيَّة هذا بالإضافة إلى أن الدِّراسة تاتي بعد أن بدأت المصارف السودانية في تطبيق معايير بازلII مما يزيد من أهميَّة واسهام الدِّراسة في هذا المجال.

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة واختبار الفرضيات المتعلقة بتحديد أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال بازلII المكيف في مؤشرات السلامة المصرفية بالمصارف عينة الدراسة ولبيان مدى تطبيق المعيار من قبل المصارف عينة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف السودانية العاملة بولاية الخرطوم وتم اختيار بيانات ثلاثة مصارف عشوائياً كعينة للدراسة ولأغراض السرية المصرفيَّة سيشار لها بالحروف: مصرف (A) مصرف (B) ومصرف (C).

الدراسات السابقة:- **دراسة : أحمد موسى (٢٠٠٨م)**(١).

تناولت الدِّراسة دور الرقابة المصرفيَّة الإسلاميَّة باعتبارها أكثر صرامة من الأنظمة الرقابية المفروضة علي المصارف التقليدية؛ وذلك لخضوع أنشطة المصارف الإسلاميَّة لضوابط شرعيَّة تحكم كل معاملاتها. هدفت الدِّراسة الي ربط النظام المصرفي الإسلامى بالاقتصاد العالمي، خلق فرص جديدة لاستحداث صيغ لمقابلة تحديات النظام المصرفي الاسلامى وإثبات أنَّه أكثر مرونة من غيره ويواكب التطورات الحديثة.

استخدمت الدِّراسة المنهج الإحصائي التحليلي لإجراء الدِّراسة الميدانيَّة.

أهم نتائج الدِّراسة إن تنوع نظم الرقابة على أنشطة المصارف الإسلاميَّة يزيد من متانتها واستقرارها بما يحقق لها موقع تنافسي مميز فى ظل متطلبات العولمة، تمتع المصارف الإسلاميَّة بنظم رقابية متعددة يدعم ثقة زبائنها والمتعاملين معها و يزيد من انتشارها ويرفع حجم مواردها، نظم الرقابة فى المصارف الإسلاميَّة مرنة ومواكبة ومتطورة مما يمكنها من الموائمة مع أي منتجات مصرفية حديثة. أوصت الدراسة بالعمل على مواكبة المعايير الدولية بازل I و بازل Π ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلاميَّة.

٢- دراسة وفاء مساعد (2005م)(٢): تناولت الدراسة تطبيق معايير بازلI السلامة المصرفيَّة على المصارف الإسلاميَّة حيث تغيب في تلك المصارف المعطيات التي بنيت عليها المعايير، ودور تلك المعايير في معرفة الوضع الحقيقي للمصارف والمساعدة فى الحد من تعثرها.

هدفت الدِّراسة إلى تقييم أداء المصارف التجاريَّة السودانيَّة من خلال اختبار كفاية رأس المال الحاليَّة للبنوك التجاريَّة فى السودان، التعرف على السياسات النقدية التي يصدرها بنك السودان والتي تختص بأداء المصارف السودانيَّة والمرتبطة بمقررات بازلI.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الكمي فى تحليل وتقييم البيانات وذلك باستخدام المؤشرات المالية.

أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن رؤوس أموال البنوك التجارية غير كافية وفقا للمعايير المستخدمة، وأن البنوك التي حققت كفاية رأس المال وفقا لمعايير لجنة بازل اتبعت آلية إدارية تحكميَّة آنية بغرض إظهار صورة أفضل بنهاية الفترة المسموح بها، وأن طبيعة الموارد المصرفيَّة في السودان قصيرة الأجل لا تمكن المصارف السودانيَّة من تحقيق أهدافها التنمويَّة والاستثماريَّة، واهمال الطبيعة الخاصَّة لموارد واستخدامات المصارف الإسلاميَّة في معيار لجنة بازلI لا يتناسب بالصورة المثلى مع بيئة العمل المصرفي في السودان.

أوصت الدراسة بالأخذ بمعيار لجنة بازل من الناحية الكُليَّة وإخضاع مكوناته لمعطيات البيئة المحليَّة، توفير عدد من المعطيات البيئية التي تمكّن المصارف من تنفيذ متطلبات المعيار، الاستدلال بالمعايير التي تستخدمها مؤسسات الاستثمار لقياس المخاطر وإمكانيَّة تطبيقها في المصارف الإسلاميَّة وكذلك تطبيق مقررات لجنة بازلII.

---

(١) أحمد محمد موسى أحمد (٢٠٠٨م) ، نظم الرقابة المصرفية في ظل العولمة بالتطبيق على المصارف السودانية، بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

(٢) وفاء بشير مساعد(٢٠٠٥ م) تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقا لمقررات لجنة بازلI، بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم

٣- دِّراسة أحمد الحسن (2004م)(٣): تناولت الدراسة فشل الرقابة المصرفيَّة في القيام بدور أساسي في بناء أجهزة مصرفيَّة قوية قادرة على الصمود أمام المخاطر والأزمات الماليَّة وضبط الخلل في هياكلها الماليَّة والإداريَّة. لذلك سعت الدراسة للتعرف على الموجهات والمبادئ الأساسيَّة للجنة بازل ومرتكزات الرقابة الاحترازيَّة ونسب وملاءمة رأس المال والمخاطر التي تؤثر على الأصول والتعديلات التي أُدخلت عليها من قبل السلطات الرقابيَّة السودانيَّة، التعرف على الأدوات الاستثماريَّة الإسلاميَّة المستحدثة.

اتبعت الدِّراسة المنهج الوصفى التحليلي الاحصائى.

أهم نتائج الدِّراسة أن هناك تطور في السياسات الرقابيَّة التي ينتهجها بنك السودان، هنالك نسبة كبيرة من المصارف لم تف بمعيار كفاية رأس المال مما أثر سلباً على الأداء فيها، أدى تطبيق معيار كفاية رأس المال إلى رفع معدلات الكفاءة في إدارة الموارد والسيولة وتحسين الربحيَّة. أوصت الدِّراسة بالعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة هيكلة المصارف السودانيَّة والعمل على تنمية السوق الماليَّة.

٤- دراسة سوات تيكر وآخرون(٤) **(٢٠٠٤م):** تناولت الدراسة تطبيق معايير بازل II في احتساب نسبة كفاية رأس المال لثلاثة مصارف تركية حيث استخدمت الدراسة الطريقة المعيارية وطريقة التقويم الداخلي لقياس مخاطر الائتمان كما استخدمت الوسط الحسابي للقيمة المعرضة للمخاطر إضافة إلى طريقة القيمة التاريخيَّة المعرضة ونموذج محاكاة منتكارلو لقياس مخاطر السوق، وطريقة المؤشر الأساسي والطريقة المعيارية لقياس مخاطر التشغيل. هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق معايير بازلII على نسبة كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة أظهرت الدراسة أن تطبيق معايير بازلII قد تخفض نسبة كفاية رأس المال للبنوك التركية في المدى بين ٢٥ الى ٥٠% وعليه فقد أوصت الدراسة بحاجة البنوك التركية الى تخفيض المخاطر التى تواجهها او التخطيط لإضافة رأس مال جديد حتى تتمكن من الاستمرار في العمل.

٥- دراسة موسى مبارك (٢٠٠٨م)(٥): تناولت الدراسة مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال. هدفت الدِّراسة للتعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، والتعريف بالطبيعة المميزة لمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلاميَّة.

اتبعت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها مخاطر المصارف الاسلاميَّة لا تقل عن نظيراتها من المصارف التجاريَّة بل لديها مخاطر إضافيَّة مثل عدم الالتزام بالنواحي الشرعية، مخاطر معيار كفاية رأس المال بازلII موجودة لدى المصارف الاسلاميَّة وإن اختلفت في طبيعتها أحياناً عن المصارف التقليديَّة. أوصت الدِّراسة الاهتمام بإنشاء إدارت مخاطر مستقلة بالمصارف الإسلاميَّة لفهم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة وتقليلها إلى الحد الأدنى.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحاليَّة:

اهتمت الدراسات السابقة بدراسات مقررات بازلI وأثرها على المصارف السودانية في مجال الرقابة المصرفيَّة وأداء المصارف المالي، كما تناول بعضها معيار كفاية رأس المال بازلII.

أما الدِّراسة الحاليَّة فقد تناولت معيار كفاية رأس المال بازلII المكيَّف فقهياً متمثلة في الدعامة الأولى

---

(٣) احمد عبد الرحمن الحسن (٢٠٠٤م) معيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

(٤) سوات تيكر واخرون(٢٠٠٤م) معيار كفاية رأس المال بازل دراسة تطبيقية على ثلاثة بنوك تركية، دراسة منشورة، المؤتمر السنوي الحادي عشر لجمعية التمويل الدولي، جامعة استنبول، تركيا.

(٥) موسى عمر مبارك(٢٠٠٨م) مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعياركفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازلII، بحث غير منشور لنيل درجة الدكتوراة في المصارف الإسلامية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،الأردن.

الخاصة بالحد الأدنى لكفاية رأس المال التي تشتمل على مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق والمناهج الجديدة في طرق قياس المخاطر. وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت تطبيق معيار كفاية رأس المال بازلII المكيف في القطاع المصرفي السوداني. ونُذكر بأن تطبيق معيار "بازل" يفرض على البنوك وضع اطار لتقييم المخاطر المختلفة ونظام يربط بين المخاطر ورأس المال وكذلك وضع طريقة للرقابة على مدى الالتزام بالسياسات الداخلية للبنك مما سيزيد من كفاءة البنوك ويعزز قوتها.

أولا: نشأة وتطور معايير بازل للسلامة المصرفية

يعتقد بعض الباحثين أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالميَّة في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبرونه السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات لجنة بازل المعروفة باسم بازلI. والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك.

ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون للبنوك في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأسمال كل بنك وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب ماليَّة تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية و اليابانية. وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي نيويورك و إلينوي بصفة خاصة سنة ١٩٥٢ إلى البحث على أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة risk assets و نسبتها إلى رأس المال.

تعتبر الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية settlement ومخاطر الإحلال replacement ، بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق، وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار(٦).

في ظل هذه الظروف تكونت لجنة بازل التي سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.

وقد أصدرت لجنة بازل منذ تأسيسها مجموعة من معايير السلامة المصرفية بدأت بمعايير بازلI(٧) التي حاولت التعامل مع عدد من المخاطر المصرفية التقليدية، ثم تبعتها معايير بازلII (٨) التي حاولت اكمال ما صدر من معايير في السابق واضافة عدد من عناصر السلامة الهامة التي برزت نتيجة للتطورات الاقتصادية بشكل عام والتطورات والتعقيدات في بيئة عمل المصارف على وجه الخصوص، وهذا المعيار الأخير هو ما سيتم تناول النسخة المكيفة منه في هذه الدراسة. وما زالت لجنة بازل تواصل مجهوداتها في وضع المزيد من المعايير تبعا للتطورات والأزمات المتلاحقة التي تواجه الاقتصاد العالمي وانعكس بالضرورة على العمل المصرفي.

ثانيا: مفهوم التكييف الفقهي

---

(٦) خليل عبدالرازق، احلام بوعيلي' جامعة الأغواط ، مقال منشور على موقع http://www.majalisna.com تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/١٠/١٢

(٧) الصديق طلحة محمد رحمة (٢٠٠٦) التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل – شركة مطابع السودان للعملة الطبعة الأولى، ص ٥١

(٨) اتحاد المصارف العربية (٢٠٠٣)- بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وإبعادها بالنسبة لصناعة المصرفية العربية (بيروت) ص ٩٥-٩٦

التكييف لغة: من الكيف: أي القطع وقد كافه يكيفه، ومنه كيّف الأديم تكييفاً: إذا قطعه[٩].

التكييف الفقهي اصطلاحاً : يعرف التكييف الفقهي بأنه: تحديد لحقيقة الواقعة المستجدة لإلحاقها بأصل فقهي، خصه الفقه الإسلامي بأوصاف فقهية، بقصد إعطاء تلك الأوصاف للواقعة المستجدة عند التحقق من المجانسة والمشابهة بين الأصل والواقعة المستجدة في الحقيقة[١٠].

وبمعنى آخر، التكييف الفقهي تحرير الأصل الذي ينبغي أن ينتهي إليه تلك الواقعة. أو هو الكيفية التي بها يستطيع الفقيه أو طالب العلم أن يحكم عليها بحل أو بحرمة. من التعريف السابق يتضح أن عناصر التكييف الفقهي تتكون من: الواقعة المستجدة، والأصل، وأوصاف الأصل الفقهية، والحقيقة، والإلحاق[١١].

مشروعيته : هناك الكثير من الأدلة والوقائع التي تثبت مشروعية التكييف الفقهي، وهي كما يلي:

١ – قول الله تعالى في محكم كتابه:M Z [\
] ^ _ ` a b d e f g h i
j k l m n o q r s t
u v w x y z L [١٢].

والاستنباط في الآية الكريمة يعني الاستخراج للأحكام الشرعية، وهو يدل على الاجتهاد إذا عدم النص والإجماع[١٣].

٢ – قوله صلى الله عليه وسلم: "لايجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة" [١٤].

وقد وضع الإمام البخاري هذا الحديث تحت عنوان لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، ليدلل على أنها قاعدة عامة، أي إذا اجتمعت الفروع الفقهية في طبيعتها وحقيقتها أعطيت الحكم نفسه، ولا يفرق في الأحكام إلا عند الاختلاف في الحقيقة والطبيعة، وهذا هو بحد ذاته جوهر عملية التكييف.

٣ – وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتابه الذي بعثه إلى أبي موسى الأشعري: (اعرف الأمثال والأشباه، ثم قس الأمور عندك، فأعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى)[١٥].

ومما تقدم من أدلة وشروح لها يتبين أن عملية التكييف الفقهي عملية مشروعة وتعتبر نشاطاً فكرياً اجتهادياً للفقيه. ولكن ما يجب التنبيه إليه هنا توضيح الفرق بين التكييف الفقهي والقياس الفقهي حتى لا يحدث الخلط بينهما، حيث أن القياس الأصل فيه أن يكون منصوصاً عليه في القرآن أو السنة، أما الأصل في التكييف الفقهي لا يشترط ذلك فقد يكون نصاً لفقيه أو قاعدة كلية عامة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العلة في القياس هي الركن الأعظم الذي يقوم عليه عملية القياس، في حين إن عملية التكييف الفقهي نحتاج فيها بالإضافة إلى معرفة العلة إلى تحليل حقيقة القضية المعروضة، ومعرفة قصد أطراف القضية، ومعرفة معنى القاعدة الكلية [١٦].

ثالثاً: أهداف ومجالات تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف

أ- أهداف معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات المالية الاسلامية[١٧]

١- معالجة الهياكل والمكونات الخاصة للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات بما يتفق مع الشريعة والتي لم تعالجها الإرشادات الدولية .

---

[٩] الزبيدي، محمد مرتضى ، تاج العروس، فصل الكاف من باب الفاء، منشورات مكتبة دار الحياة، ج١، ص٦١١٢.

[١٠] شبير، محمد عثمان(٢٠٠٤) التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية ، دار القلم، دمشق، ص ٣٠.

[١١] شبير، المرجع السابق، ص ٣٠

[١٢] سورة النساء ، آيه (٨٣).

[١٣] القرطبي (١٩٦٥) الجامع لأحكام القرآن ، ج٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص٢٩٢.

[١٤] صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب لايجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع،ج٢ ، ص١٢٢

[١٥] ابن حجر العسقلاني ، فتح البارىء في شرح صحيح البخاري ، المطبعة السلفية ،ج٣ القاهرة ، ص٣١٤.

[١٦] شبير، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة ، ص ٢٠.

[١٧] مجلس الخدمات المالية الإسلامية(٢٠٠٥) مسودة مشروع كفاية رأس المال للمؤسسات(عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية اسلامية، البحرين، ص٧

٢- توحيد أسلوب تحديد وقياس المخاطر وتقدير الأوزان الترجيحية لمخاطر المصارف الإسلامية عند تبنيها تطبيق المعايير الدولية .

٣- العمل علي تطوير ممارسة المصارف الإسلامية لتتمكن من تلبية متطلبات المعايير الدولية.

ب- مجال تطبيق المعيار :

يختص المعيار باحتساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية علي ضوء متطلبات مقررات لجنة بازل Π لتمكين المصارف الإسلامية من الالتزام بالمعايير الدولية والمحافظة علي هويتها الإسلامية في ذات الوقت ، علما بأن معايير بازلII وضعت لتطبقها البنوك النشطة دوليا .

رابعاً: احتساب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب المعيار(١٨) :

يتم احتساب الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية باستخدام الإطار العام الذي اعتمدته لجنة بازل، والذي يقوم بربط رأس المال الرقابي بالأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التمويل ، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل) وذلك وفق المعادلة التالية :

معدل كفاية رأس المال = رأس المال المؤهل مقسوماً علي إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر التمويل +السوق+التشغيل).

(أ) رأس المال المؤهل: يتم احتسابه كما يلي :-

١-رأس المال الأساسي : ويتكون من:

رأس المال المدفوع -الاحتياطات المعلنة (المكونة من أرباح حقيقية مفصح عنها بالحسابات المنشورة)-الاحتياطي القانوني-الاحتياطي العام -الاحتياطي الخاص-احتياطي طوارئ-الأرباح (الخسائر) المدورة -علاوة الإصدار -أي احتياطيات أخرى لها نفس الطابع (تم تكوينها من الأرباح ومفصح عنها في الحسابات الختامية)-حقوق الأقلية (مساهمة الجهات الأخرى في رؤوس أموال الشركات المملوكة للمصارف).

٢- رأس المال المساند : ويتكون من:-

الاحتياطات غير المعلنة (أرباح حقيقية غير مفصح عنها في الحسابات الختامية)-٤٥% من احتياطي إعادة التقييم والاحتياطيات السرية-المخصص العام بشرط (ألا يتجاوز 1.25% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنود داخل وخارج الميزانية - القروض المساندة (يحصل عليها المصرف لفترة خمس سنوات علي الأقل).

وحتى لا يتم تضخيم رأس المال بصورة غير حقيقية يتم استبعاد البنود التالية من رأس المال المساند :

- العجز في مخصص الديون المتعثرة وهو الفرق بين المخصص الفعلي بالميزانية والمخصص المطلوب حسب منشورات بنك السودان المركزي .
- الاستثمارات طويلة الأجل وهي الاستثمارات في شركات (يتم الاستبعاد عندما تكون حسابات الشركات التابعة غير موحدة مع حسابات المصرف.

ونسبة لأن رأس المال المساند اقل قوة من عناصر رأس المال الأساسي فقد وضعت له بعض الشروط:

- ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي.
- يجب ألا تزيد القروض المساندة عن ٥٠% من رأس المال الأساسي و أن لا تقل فترة استحقاقها عن خمسة سنوات.
- يجب أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة المخاطر غير محددة ١,٢٥% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر للبنود داخل وخارج الميزانية .
- يخضع احتياطي إعادة التقييم للأصول الثابتة والاحتياطيات السرية إلي خصم قدره ٥٥%.

(ب)الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر(١٩) :

يتكون إجمالي الأصول الخطرة (مقام النسبة) وفقا لمتطلبات بازلΠ من مخاطر التمويل + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل، ويتم قياس كل نوع باتباع

---

(١٨) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية لاسلامية (١٩٩٨م) كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية ،المنامة، البحرين.

(١٩) الصديق طلحة محمد رحمة – مصدر سابق، ص٦٤

عدة أساليب تتراوح ما بين البسيطة والمعقدة ، ولا يتم استخدام هذه الأساليب إلا بعد موافقة مسبقة من الجهات الرقابية.

أساليب قياس المخاطر :

تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية الطرق البسيطة لقياس المخاطر مثل الطريقة المعيارية Standardized Approach لقياس مخاطر التمويل و طريقة المؤشر الأساسي Basic IndicatorApproach ولقياس مخاطر التشغيل والطريقتين معا لقياس مخاطر السوق. وفيما يلي تفصيل لذلك:

١ـمخاطر الائتمان(٢٠):-

وتنتج من احتمال فشل العميل في سداد ما عليه من التزامات مستحقة وفقا للشروط المتفق عليها في العقد، وقد تكون من التمويل المباشر أو غير المباشر حيث يقوم المصرف باحتساب الأصول الخطرة لكل عملية تمويل علي حده باستخدام وزن المخاطر المناسب ، ومن ثم يتم تجميع كل الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر لعمليات التمويل المختلفة . وللحصول علي الأصول الخطرة يتم تصنيف محفظة التمويل علي النحو التالي:

١.التمويل الممنوح لجهات مصنفة ائتمانيا :

في حالة وجود عملاء مصنفين ائتمانيا بواسطة وكالات تصنيف معترف بها من قبل السلطات الرقابية، يتم تحديد وزن المخاطر وفقا لتصنيف العميل، حيث تتراوح أوزان المخاطر مابين صفر % (AAA) إلي ١٥٠% (أقل من – B)

٢.الاستثمارات قصيرة الآجل :

وهي الاستثمارات التي تقل فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر وغير قابلة للتدوير، ويتم تحديد وزن المخاطر لها وفقا للآتي:

٢٠% للاستثمارات المصنفة A1- ٥٠% للاستثمارات المصنفة A2- ١٠٠% للاستثمارات المصنفة A3 - ١٥٠% للاستثمارات المصنفة B أو C - ١٠٠% للاستثمارات غير المصنفة .

٣. التمويل الممنوح لجهات غير مصنفة ائتمانيا:

يتم احتساب الأصول الخطرة للاستثمارات التي تكون بصيغتي المشاركة والمضاربة باستخدام الطريقة البسيطة ووفقا لهذه الطريقة يتم تطبيق وزن قدره ٣٠٠% إذا توفرت سوق أوراق مالية نشطة و إلا يتم تطبيق وزن قدره ٤٠٠% ، وإذا كانت المشاركة متناقصة يتم تطبيق وزن المخاطر علي الرصيد القائم فقط .

٤. المرابحات والإيجارات(٢١) :

يتعرض المصرف إلي مخاطر الأسعار ومخاطر الائتمان في التمويل الممنوح بصيغة المرابحة إذا كان الوعد بالشراء غير ملزم للعميل ، وأما إذا كان ملزما فان المصرف يتعرض لمخاطر الائتمان إذا وافق العميل علي استلام الموجود (مجلس الخدمات المالية الإسلامية ٢٠٠٥م) .

ولقد تم تحديد ثلاثة أوزان مخاطر بالنسبة للمرابحة والإجارة هي ٣٥% ،٧٥% و١٠٠% وفق شروط معينة لكل وزن وهي كالآتي :-

* يتم تطبيق وزن ٣٥% بالنسبة للمرابحات المضمونة برهن عقاري سكني أو إيجارات لعقارات سكنية وذلك بعد توفر الشروط التالية :

- أن لا تتجاوز الذمم المدينة نسبة ٥٠% من قيمة الضمان السوقية ، كما يجب أن يتم تقييم الضمان قبل عام من توقيع العقد .
- رهن اصل المرابحة لصالح المصرف.
- عدم وجود أي موانع قانونية تحول دون تسيل الضمان أو التصرف فيه.

وفي حالة عدم توفر أي شرط من الشروط أعلاه يتم تطبيق وزن مخاطر ١٠٠%.

* وأما الإيجارة فإن شروط تطبيق الوزن التفضيلي ٣٥% هي كما يلي :

---

(٢٠) صابر محمد الحسن(٢٠٠٤م) إدارة السياسة النقدية في ظل النظام الإسلامي تجربة السودان. دار مصحف أفريقيا -الخرطوم- الإصدارة رقم (٢) مايو.

(٢١) بنك السودان المركزي(٢٠٠٨) الإدارة العامة للرقابة المصرفية ، وحدة تطبيق المعايير -موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات الإسلامية، ، ص٤

- ألا يتجاوز إجمالي أقساط الايجارة طيلة فترة العقد نسبة ٥٠% من إجمالي قيمة العقارات المؤجرة ، كما يجب أن يكون العقار قد تم تقييمه قبل عام من إبرام العقد.
- توفر بنية قانونية تمكن من إعادة امتلاك العقار وبيعه بواسطة المصرف .

* يمنح وزن تفضيلي للمخاطر بنسبة ٧٥% للمرابحات والإيجارات إذا توفرت الشروط التالية :

- أن الأصل موضوع الايجارة أو المرابحة مرهون للمصرف .
- ألا تتعدى إجمالي التزامات العميل الواحد إتجاه المصرف مبلغ ١٥٠ ألف دولار أو ما يعادلها .
- يطبق وزن المخاطر ١٠٠% على المرابحات والإيجارات المضمونة بعقارات تجارية ويجوز للسلطة النقدية تخفيض الوزن إلي ٥٠% إذا توفرت أسواق عقارية متطورة.

٥. الذمم المتعثرة: تم تصنيف الذمم المدينة إلي ستة مجموعات كما يلي(٢٢):

- ديون متعثرة غير مضمونة و تبلغ مخصصاتها أقل من ٢٠% .
- ديون متعثرة غير مضمونة و تبلغ مخصصاتها أكثر من ٢٠% واقل من ٥٠%.
- ديون متعثرة غير مضمونة وتبلغ مخصصاتها أكثر من ٥٠% .
- ديون متعثرة مضمونة بضمانات أخرى لم يذكرها المعيار وتبلغ مخصصاتها علي الأقل ١٥% .
- ديون متعثرة ومضمونة بضمانات عقارية وتبلغ مخصصاتها أقل من ٢٠% .
- ديون متعثرة مضمونة بضمانات عقارية وتبلغ مخصصاتها أكثر من ٢٠%

حدد المعيار أوزان المخاطر للذمم المتعثرة بناء علي نسبة المخصص ، حيث تتراوح الأوزان ما بين ٥٠% إلي ١٥٠ %.

قياس الأصول الخطرة للبنود خارج الميزانية :

لقياس الأصول الخطرة للبنود خارج الميزانية يتم تحويل هذه البنود إلي داخل الميزانية باستخدام معامل التحويل وفقا للطريقة المتبعة في بازلI ، ويتم حساب الأصول الخطرة على النحو التالي:

- التزامات اقل من عام وزن مخاطرها ٢٠%
- التزامات أكثر من عام وزن مخاطرها ٥٠% .
- التزامات قابلة للإلغاء وزن مخاطرها صفر
- الاعتمادات المستندية وزن مخاطرها ٢٠%.
- أي التزامات أخرى وزن مخاطرها ١٠٠%.

أدوات تخفيف مخاطر الائتمان(٢٣):

هناك أدوات متعددة لتخفيف مخاطر الائتمان ومن أهمها هامش الجدية ،العربون، الضمان من طرف ثالث، رهن الموجودات كضمان ،الصكوك المصنفة بواسطة مؤسسات تصنيف خارجية، الصكوك غير المصنفة ولكن وفق شروط معينة الجدول التالي يبين أدوات تخفيف المخاطر ومعدلات الخصم

جدول ١. أدوات تخفيف المخاطر

نوع الضمان	معدل الخصم
وديعة أو نقد محلي	صفر
وديعة أو نقد أجنبي	٨%
صكوك	٢٥%
أسهم مسجلة ومدرجة في مؤشر السوق	٢٥%
أسهم مسجلة وغير مدرجة بالمؤشر	٤٠%
أصول مرهونة	٥٠%
بضائع مخزنة	٥٠%

*المصدر:بنك السودان المركزي الإدارة العامة للرقابة المصرفية وحدة المعايير – موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

٢ـمخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بالخسائر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف نتيجة لتقلبات الأسعار، وهنالك ثلاثة مصادر رئيسية لمخاطر السوق هي(٢٤):

---

(٢٢) بنك السودان المركزي (٢٠٠٥) الادارة العامة للرقابة المصرفية، منشور رقم١\٢٠٠٥، إنشاء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية بتاريخ ٢٢\٢\٢٠٠٥.

(٢٣) المصدر السابق نفسه.

١/مخاطر محفظة المتاجرة في الأسهم والصكوك: وتقسم الى:

- مخاطر الأسهم: وهي اما مخاطر محدودة مرتبطة بالجهة المصدرة أو مخاطر عامة مرتبطة بتقلبات الأسواق المالية.ويتم احتساب رأس المال لكل نوع من المخاطر بضربه × ٨%
- مخاطر الصكوك :-وهي إما مخاطر محدودة مرتبطة بتقلبات الأسعار لعوامل مرتبطة بالجهة المصدرة وتتراوح متطلبات رأس المال المطلوب لهذا النوع من صفر إلي ٨%، أو مخاطر عامة مرتبطة بالمدة المتبقية لفترة الاستحقاق ويتراوح رأس المال المطلوب لمقابلة هذا النوع من صفر إلي ٦%.

٢/ مخاطر أسعار العملات الأجنبية:

لقياس متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية يتم استخدام طريقة الاختزال وذلك إتباع الخطوات التالية :-

-يتم حساب صافي الموقف بالنقد الأجنبي لكل عملة علي حده، وذلك بإيجاد الفرق بين إجمالي الأصول وأجمالي الخصوم للعملة المعنية ومن ثم يتم تحويلها إلي عملة التقارير المالية.

-يتم تجميع المواقف المتشابهة ، فيتم تجميع المواقف الطويلة (المدينة) مع بعضها والمواقف القصيرة (الدائنة) مع بعضها لكافة العملات .

يتم اختيار المجموع الأكبر (طويلة أم قصيرة) ومن ثم إضافة الموقف الكبير إلي رصيد الذهب والفضة (إن وجد) وضرب المجموع النهائي ×٨% للحصول علي رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية .

٣/مخاطر السلع والمخزونات :

مخاطر السلع: وهي نوعان مخاطر مباشرة مرتبطة بتقلبات اسعار السلعة المعنية ومخاطر أساسية مرتبطة بتقلبات أسعار السلع البديلة.

ولحساب متطلبات رأس المال يتم استخدام الطريقة البسيطة وهي كالآتي:

- متطلبات رأس المال للمخاطر المباشرة = ١٥% × صافي الموقف لكل سلعة.
- متطلبات رأس المال للمخاطر الأساسية = ٣%× الموقف الإجمالي

مخاطر المخزونات: وهي الأصول المملوكة بهدف إعادة بيعها أو تأجيرها ، ويتم قياس متطلبات رأس المال باستخدام الطريقة البسيطة وهي ١٥% × إجمالي الرصيد . وللحصول علي الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر لعمليات السوق يتم ضرب متطلبات رأس المال × ١٢,٥.

٣ـ مخاطر التشغيل:

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسائر الناتجة من فشل الإجراءات الداخلية ، أو العنصر البشري أو من الأحداث الخارجية (مجلس الخدمات المالية) و تشمل المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بالقواعد الشرعية.

لحساب مخاطر التشغيل يتم إتباع طريقة المؤشر الأساسي كالاتي:

- إيجاد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل = ١٥% × متوسط الدخل لثلاثة سنوات سابقة بعد استبعاد نصيب أصحاب حسابات الاستثمار.

-يتم ضرب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل × ١٢,٥ للحصول علي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

معاملة الأصول الممولة من حسابات الاستثمار وأثرها علي نسبة كفاية رأس المال:

نظريا لا يتحمل المصرف أي خسائر عادية علي ودائع الاستثمار لأنها تقوم علي مبدأ المشاركة في الربح الخسارة، وعليه فالمصرف غير مطالب بالاحتفاظ برأسمال لمقابلة مخاطر الأصول الممولة من ودائع الاستثمار. ولكن عمليا المصرف يتنازل عن جزء أو كل نصيبه من الأرباح لصالح أصحاب

---

(٢٤) عماد امين شهاب (٢٠٠٨م) خريطة طريق تطبيق بازلII في المصارف العربية، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية، بيروت ، ص ٧٥.

حسابات الاستثمار، للمنافسة الحادة في السوق المصرفية و لتحسين معدل العائد للمحافظة علي عملائه وتجنب مخاطر هروب الودائع. وهذا يعني أن المصرف يتحمل المخاطر نيابة عن المودعين، وبالتالي يجب الاحتفاظ برأس مال لمقابلة هذه المخاطر و تضمن نسبة من الأصول الخطرة الممولة من حسابات الاستثمار بمقام النسبة تحسبا للمخاطر التجارية المنقولة .

يرمز لهذه النسبة بألفا (α) و تتراوح بين الصفر–١٠٠% . فإذا كانت قيمة α تساوي الصفر فهذا يعني أن المصرف لا يتحمل أي مخاطر تجارية، وإما إذا كانت قيمة α تساوي الواحد الصحيح فان المصرف يتحمل كل المخاطر الناتجة من الأصول الممولة من حسابات الاستثمار . ونسبة لأن المصارف السودانية في الواقع تتحمل جزء من المخاطر التجارية المنقولة نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار فلذلك تعتبر الصيغة المثلى للمعادلة **كفاية رأس المال كالآتي**(٢٥):

معدل كفاية رأس المال = رأس المال المؤهل

مقسوما علي إجمالي الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر (تمويل + سوق + تشغيل)؛

ناقصاً : الأصول الممولة من ودائع الاستثمار المقيدة؛

ناقصاً: (١- α) الأصول المرجحة والممولة من حسابات الاستثمار المطلقة (مخاطر تمويل ومخاطر سوق)؛

ناقصا : α (الأصول المرجحة وممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار). اعتبر بنك السودان بان قيمة الفا (α) تساوي 50% .

ولتسهيل عملية حساب كفاية رأس المال قام بنك السودان المركزي بتصميم استمارات وهي:

١. إستمارة C1 وهي تخص الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والإجارة باستخدام الأوزان التفضيلية .
٢. إستمارة C2 وهي للأوزان الترجيحية للتمويل قصير الأجل .
٣. إستمارة C3 وهي للأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة .
٤. إستمارة C4 وهي للأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل.
٥. إستمارة C5 وهي للأوزان الترجيحية للذمم المدينة المتأخر سدادها .
٦. إستمارة C6 وهي للأوزان الترجيحية للأصول الأخرى.
٧. إستمارة C7 وهي للأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية.
٨. إستمارة C وهي ملخص للأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر.

بالإضافة إلي ذلك توجد استمارات MR (Market Risk) وهي تخص رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق واستمارات OR (Operational Risk) وهي تخص رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

الجانب التطبيقي للدراسة:

تمهيد: في هذا المبحث سيتم توضيح كيفية حساب كفاية رأس المال وفقا لمعيار بازل II المكيف حسب معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، والذي تم تطبيقه في المصارف العاملة بالسودان بناء علي التوجيهات الصادرة من بنك السودان المركزي. ولقد تناول التطبيق العملي جميع المخاطر وهي :

-

---

(٢٥) نبيل حشاد(٢٠٠٤) دليلك إلي اتفاق بازلII (المضمون- الأهمية - الأبعاد)، موسوعة بازل Π الجزء الأول اتحاد المصارف العربية بيروت .ص٢٧٣.

مخاطر الائتمان وهي في الاستمارات من C1الي C7.

- مخاطر السوق وهي في الاستمارات من MR1الـي MR6.
- مخاطر التشغيل في إستمارة OR.

وتم تطبيق كل ذلك على بيانات فعلية لعينة مكونة من ثلاث مصارف، ولأغراض السرية المصرفية لن يتم الإفصاح عن المصارف المكونة لتلك العينة الا أن احتواء هذا الجانب على بيانات فعلية يعطي فرصة كبيرة للتعرف على كيفية احتساب كفاية رأس المال حسب المعيار المكيف وسيكون أيضا معين كبير لاختبار فعلي لفرضيات الدراسة لاحقاً.

جدول ٢. إستمارةC1 الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والاجارة باستخدام الأوزان التفضيلية المصرف :A

الرقم	صيغة التمويل	أوزان المخاطر (١)	حجم المرابحة أو الإجارة (٢)	الأصول الخطرة المرجحة(٣)
١	مرابحة وإجارة مضمونة بعقار سكني	%٣٥		
٢	مرابحة وإجارة مضمونة بعقار تجاري	%١٠٠		
٣	مرابحة وإجارة مستحقة علـى الأفـراد أو الأعمال الصغيرة	%٧٥		
	الإجمالي			

*المصدر:بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩

الغرض الأساسي من الإستمارة الواردة في الجدول أعلاه هو حساب الوزن الترجيحي للمرابحة والإجارة باستخدام الوزن التفضيلي، الجدول أعلاه يتضمن حجم المرابحة والإجارة ولا يتضمن المتعثر منها ويقوم المصرف بملء الإستمارة من واقع البيانات المتوفرة لديه بالدفاتر. هنالك شروط لاستخدام الأوزان التفضيلية:

- أن يكون العقار مملوكا للعميل.
- أن تكون قيمة العقار تساوي ٢٠٠% من قيمة التمويل علي أن يكون الضمان قد تم تقييمه خلال فترة لا تزيد عن سنة.

جدول ٣. إستمارة C2 الأوزان الترجيحية للتمويل قصير الأجل المصرف : A

نوع العميل	التصنيف (١)	أوزان المخاطر (٢)	حجم التمويل (٣)	حجم الضمانات (٤)	حجم الخصم من قيمة الضمانات (٥)	قيمة الضمانات بعد التخفيض بنسب الخصم (٦)	صافي حجم التعريض للمخاطر(٧) (٣-٦)	الأصول الخطرة المرجحة (٨) (٧*٢)
	A-١/P	%٢٠						
	A-2/P	%٥٠						
	A-3/P	%١٠٠						
	أقل من A-3	%١٥٠						
جهات غير مصنفة		%١٠٠	١٧٥٩	٢٤٨٠	٩٩٢	١٤٨٨	٢٧١	٢٧١
الاجمالي			**١٧٥٩**	**٢٤٨٠**	**٩٩٢**	**١٤٨٨**	**٢٧١**	**٢٧١**

*المصدر:بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩

الجدول أعلاه يتضمن حجم التمويل القائم غير المتعثر. والغرض الأساسي من هذه الإستمارة هو حساب الوزن الترجيحي للتمويل قصير الأجل فقط، ويلاحظ بالنسبة للمصرف A أن كل التمويل الممنوح كان لعملاء غير مصنفين.

جدول ٤. إستمارة C3 الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة (تزيد آجالها عن ثلاثة أشهر)المصرف A

الصيغة	التصنيف (١)	أوزان المخاطر (٢)	حجم التمويل (٣)	حجم الضمانات (٤)	حجم الخصم من قيمة الضمانات (٥)	قيمة الضمانات بعد التخفيض بنسب الخصم (٦)	صافي حجم التعرض للمخاطر (٧) (٣-٦)	الأصول الخطرة المرجحة (٨) (٧*٢)
مضاربة مشاركات متوسطة وطويلة الأجل	الطريقة البسيطة	%٤٠٠ %٩٠	٦٥,٧٩٤	١٠٤,٤٣٥	٤١,٧٧٤	٦٢,٦٦١	٣,١٣٣	١٢,٥٣٢
	طريقة التصنيف الرقابي	%١٠٠ %١٣٥ %٢٧٠						
الإجمالي			٦٥,٧٩٤	١٠٤,٤٣٥	٤١,٧٧٤	٦٢,٦٦١	٣,١٣٣	١٢,٥٣٢

* المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩

حجم التمويل في الجدول أعلاه لا يتضمن الديون المتعثرة . وفي المضاربات أعلاه يمكن استخدام وزن مخاطر قدرها ٣٠٠ % بعد موافقة بنك السودان المركزي .الإستمارة في الجدول أعلاه الغرض الأساسي منها هو حساب الوزن الترجيحي للتمويل بصيغتي المشاركة، والمضاربة ويلاحظ من بيانات المصرف A أن حجم الأصول الخطرة المرجحة ضعيف جدا مقارنة مع التمويل الممنوح بصيغتي المشاركة والمضاربة قصيرة الأجل وذلك لاعتماد المصرف علي الضمانات المعتمدة كمخفف للمخاطر عند منحه للتمويل.

جدول ٥. إستمارة C4 الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل (ماعدا المشاركات والمضاربات) +المرابحات والإجارة وتمويل الافراد طويل الاجل الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية المصرف A :

العميل	تصنيف العميل (١)	أوزان المخاطر (٢)	حجم التمويل*(٣)	حجم الضمانات (٤)	حجم الخصم من قيمة الضمانات (٥)	قيمة الضمانات بعد التخفيض بنسب الخصم (٦)	صافي حجم التعرض للمخاطر (٧) (٣-٦)	الأصول الخطرة المرجحة (٨) (٧*٢)
مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والمصارف وشركات الأوراق المالية + بنوك التنمية متعددة الاطراف	AAA to AA	%٢٠						
	A+ to A-	%٥٠						
	BBB to BBB-	%٥٠						
	BB to B-	%١٠٠						
	Below B-	% ١٥٠						

	Unrated	١٠٠ %%						
الشركات+ الهيئات الحكومية والبنوك المركزية+ مؤسسات القطاع العام الحكومية غير المركزية	AAA to AA	%٠						
	A+ to A-	%٢٠						
	BBB to BBB-	%٥٠						
	BB to B-	%١٠٠						
	Below B-	%١٥٠						
	Unrated	%١٠٠	٦٦,١٢١	١٠٤,٩٥٣	٤١,٩٨١	٦٢,٩٧٢	٣,١٤٩	٣,١٤٩
الأفراد	Unrated	%١٠٠	٤٦,٣١٥	٨٢,١٦٧	٣٢,٨٦٦	٤٩,٣٠١	٠	٠
الإجمالي			١١٢,٤٣٦	١٨٧،١٢٠	٧٤,٨٤٧	١١٢,٢٧٣	٣,١٤٩	٣,١٤٩

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009م

التمويل في الجدول أعلاه لا يتضمن الديون المتعثرة، حجم الخصم عبارة عن متبقي قيمة الضمان بعد تخفيضه بنسب الخصم الواردة بموجهات تخفيف المخاطر. الغرض الأساسي من الإستمارة المبينة في الجدول أعلاه هو حساب الوزن الترجيحي للتمويل طويل الاجل.وكما هو اضح من بيانات المصرف A فإن حجم الأصول الخطرة المرجحة يعتبر ممتاز ويوضح جودة أصول المصرف.

جدول ٦. إستمارة C5 الأوزان الترجيحية للذمم المدنية المتأخر سدادها (الديون المتعثرة) المصرف: A

البند	حجم الديون المتعثرة (١)	حجم المخصص (٢)	نسبة المخصص (٣)	أوزان المخاطر (٤)	صافي التعثر (٥) (١-٢)	الأصول الخطرة المرجحة (٦)(٤*٥)
تمويل متعثر وغير مضمون	٨٥٦	0	أكبر من ٥٠%	%٥٠	٨٥٦	**٤٢٨**
			أكبر من ٢٠%	%١٠٠		
			أقل من ٢٠ %	%١٥٠		
تمويل متعثر بضمانات عقارية	٤٧,٥٥١	0	أكبر من ٢٠%	% ٥٠	٤٧,٥٥١	**٢٣,٧٧٥**
			أقل من ٢٠ %	% ١٠٠		
تمويل متعثر بضمانات أخري	٩,٥٨٣	0	أكبر من ١٥%	%١٠٠	٩,٥٨٣	**٩,٥٨٣**
			أقل من ١٥ %	% ١٥٠		
الإجمالي					**٥٧,٩٩٠**	**٣٣,٧٨٦**

*المصدر بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م.

الجدول أعلاه مخصص للتمويل المتعثر فقط. الغرض الأساسي من الإستمارة المبينة في الجدول اعلاه هو حساب الوزن الترجيحي للذمم المتعثرة وكما يتضح من بيانات المصرف A يتضح أن الذمم المتعثرة مضمونة بضمانات عقارية وأخرى مما أدى إلي تقليل نسبة الأصول الخطرة المرجحة .

جدول ٧. إستمارة C6 - الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى (غير تمويلية) المصرف: A

البند	التصنيف	أوزان المخاطر (١)	الرصيد كما تعكسه الميزانية(٢)	الأصول الخطرة المرجحة (٣)(١*٢)
حساب المراسلين	AAA to AA	%٢٠	٠	
	BBB to BBB-	%١٠٠	٠	
	BB to B-	%١٥٠	٠	
	Unrated	%١٠٠	٣٧,٧٤٩	٣٧,٧٤٩
نقدية وحسابات لدى بنوك محلية	--	%٠	١٤٣,٩١٣	٠
سلفيات العاملين		%٠	١٣,٥٩١	٠
أصول أخرى	--	%٢٠٠	١,٢٧٩	٢,٥٥٨
الأصول الثابتة	--	%١٠٠	٥٤,٨٢٦	٥٤,٨٢٦
الاجمالي				٩٥,١٣٣

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009م.

الزم بنك السودان البنوك التجارية بالحصول علي تصنيف المراسلين. والغرض الأساسي من الإستمارة الواردة في الجدول اعلاه هو حساب الوزن الترجيحي للأصول الاخرى وبالنسبة للمصرف A يلاحظ أن جميع مراسليه غير مصنفين.

جدول ٨. إستمارة C7 الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية اسم المصرف:A

البند	أوزان المخاطر (١)	الرصيد كما تعكسه الميزانية ٢	الهامش (٣)	صافي قيمة الهامش* (٤)	صافي حجم التعرض (٥) (٢-٤)	الأصول الخطرة المرجحة (٦)(٥)*(١)
التزامات قابلة للإلغاء	%٠					
خطابات ضمان مضمونة	%٢٠	٥٠,٨١٣	٤,٨١٦	٤,٧٤٦	٤٦,٠٦٧	٩,٢١٣
التزامات فترة استحقاقها الأصلية اقل من سنة	%٢٠	٩٩,٦٨٨	١٦,٩٦٢	١٥,٦٠٥	٨٤,٠٨٣	١٦,٨١٧
التزامات فترة استحقاقها الأصلية سنة	%٥٠					٠
أخرى	%١٠٠					٠
الاجمالي					١٣٠,١٥٠	٢٦,٠٣٠

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009م.

في الجدول أعلاه يجب حساب صافي قيمة الهامش ١٠٠% إذا كان الهامش المدفوع بالنقد المحلي و ٩٢% للهامش المدفوع بالنقد الأجنبي .الغرض الاساسي من هذه الإستمارة هو حساب الوزن الترجيحي للبنود خارج الميزانية وكما يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه والمتعلقة بالمصرفA أن أصول المصرف جيدة نوعاً ما.

جدول ٩. إستمارة C ملخص الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطرالمصرف (A)

اسم الإستمارة	البند	حجم التعرض	الأصول الخطرة المرجحة
إستمارةc1	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والإجارة باستخدام الأوزان التفضيلية	٠	
إستمارةc2	الأوزان الترجيحية للتمويل قصير الأجل	٢٧١	٢٧١
إستمارةc3	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركةوالمضاربة	٣,١٣٣	١٢,٥٣٢
إستمارةc4	الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الأجل (ماعدا المشاركات والمضاربات)+المربحات والإجارة وتمويل الأفراد طويل الأجل الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية	٣,١٤٩	٣,١٤٩
إستمارةc5	الأوزان الترجيحية للذمم المدنية المتأخر سدادها (الديون المتعثرة)	٧٥,٩٩٠	٣٣,٧٨٦
إستمارةc6	الأوزان الترجيحية للأصول الأخرى(غير تمويلية)	٩٥,١٣٣	٩٥,١٣٣
إستمارةc7	الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية	١٣٠,١٥٠	٢٦,٠٣٠
	الإجمالي	**٣٠٧,٨٢٦**	**١٧٠,٩٠١**

*المصدر : بيانات المصرف A ، المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩

الغرض من هذا الجدول توضيح الأصول الخطرة المرجحة للبنود داخل وخارج الميزانية .وبالنسبة للمصرف A فان أصول أخرى تمثل أكثر من 50 % من الأصول الخطرة المرجحة.

جدول ١٠. إستمارة MR1 - رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الأسهم-المصرف: A

نوع الأسهم	رصيد الأسهم long position (مدينة)(١)	رصيد الأسهم short position (دائنة)(٢)	صافي رصيد الأسهم (١)-(٢)(٣)	إجمالي الرصيد(٤) (١)+(٢)	العبء علي رأس المال لتغطية المخاطر العامة (٥)	العبء علي رأس المال لتغطية المخاطر المحدودة(٦)	إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الأسهم(٧) (٥)*(٤)+(٦)*(٣)
أسهم تتميز بسهولة التسيل و تنوع المحفظة					%٨	%٤	
أسهم أخري	١,٤٧٤		١,٤٧٤		%٨	%٨	٢٣٦
الإجمالي	**١,٤٧٤**		**١,٤٧٤**				**٢٣٦**

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م.

الغرض الاساسي من هذه الإستمارة هو حساب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الأسهم وبالنسبة للمصرف A فإنه يمتلك اسهم لا تتميز بسرعة التسيل مما أدى إلي زيادة الوزن الترجيحي.

- بالنسبة للمخاطر العامة يجب وضع جداول منفصلة لكل سوق محلي أو أجنبي علي حده .
- الأسهم قصيرة الأجل آجالها ثلاثة أشهر، وطويلة الأجل آجالها تزيد عن ثلاثة أشهر .

جدول١١. إستمارة MR2 رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر المحددة للصكوك مصرف A

نوع الصكوك	القيمة السوقية للصكوك (١)	العبء علي رأس المال (٢)	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الصكوك (٣) (١)*(٢)
حكومية	١٠٣,٥٨٩	%٠	
لجهات مصنفة BBB أو أفضل وفترات			
استحقاقها : لا تتجاوز ستة أشهر		٠,٢٥%	
- ستة اشهر إلي عامين		% ١	
- عامين فأكثر		%١,٦٠	
أخري		% ٨	
الاجمالي	١٠٣,٥٨٩		٠

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009م.

الغرض الأساسي من الإستمارة الواردة في الجدول أعلاه هو رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر المحدودة للصكوك و يتضح من بيانات المصرف A فانه يمتلك صكوك جيدة.

جدول ١٢. إستمارة MR3 رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر العامة للصكوك مصرف A

فترات الاستحقاق	الرصيد المدين (١)	الرصيد الدائن (٢)	الصافي (٣) (١)-(٢)	العبء علي رأس المال (٤)	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الصكوك العامة(٥) (٣)*(٤)	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الصكوك(المحدودة + العامة)
٠ – شهر				% ٠		
شهر -٣ أشهر				% ٠,٢٠		
٣ أشهر- ٦ أشهر				% ٠,٧٠		
٦أشهر-١٢ شهر				% ١,٢٥		
عام – عامين				% ١,٧٥		
عامين -٣ أعوام				% ٢,٢٥		
٣ أعوام - ٤ أعوام				% ٢,٧٥		
٣أعوام -٤ أعوام				% ٣,٢٥		
٤ أعوام – ٧ أعوام				% ٣,٧٥		
٧أعوام -١٠أعوام				% ٤,٥٠		
١٠ أعوام -١٥ عام				% ٥,٢٥		
١٥عام -٢٠ عام				% ٦		
أكثر من ٢٠ عام						
الاجمالي						

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م.

الغرض الاساسي من الإستمارة اعلاه هو رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر العامة للصكوك وكما يلاحظ بالنسبة للبنك A لا توجد أي مخاطر عامة تواجه صكوك المصرف.

جدول ١٣. إستمارة MR4-رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر سعر الصرف-المصرفA

العملة	صافي الموقف الآني (١)	صافي موقف الضمانات (٢)	أخرى(٣)	صافي الموقف (طويل) (٤)	صافي الموقف (قصير)
الاجمالي					

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009م.

الغرض الاساسي من هذه الإستمارة هو معرفة رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر سعر الصرف ، ويتم حساب :-

١. صافي الموقف الآني هو : إجمالي الأصول الأجنبية ناقصاً إجمالي الخصوم الأجنبية .

٢. صافي موقف الضمانات : يشمل أي التزامات عرضية غير قابلة للنقض متوقع المطالبة بها ويتم تصفية الموقف بين ضمانات البنك المستحقة له وعليه.

٣. أخرى : أي بند إرباح أو خسائر أو مخصصات و غيره بالنقد الأجنبي .

٤. صافي الموقف (الطويل أو القصير) يساوي صافي الموقف الآني + صافي موقف الضمانات + صافي موقف البنود الأخرى .

الموقف الطويل أو القصير أيهما أكبر =

+ قيمة الذهب والفضة =

الإجمالي =

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر سعر الصرف =

الإجمالي x ٨%

جدول ١٤. إستمارة MR5 - رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السلع -المصرف : A

السلع	موقف طويل (مدين)(١)	موقف القصير (دائن)(٢)	إجمالي الموقف (٣)=(١)+(٢)	صافي الموقف (القيمة المطلقة) (٤)=(١)-(٢)	المخاطر المباشرة (٥)=١٥%X(٤	المخاطر الأساسية (٦)=٣%X (٣)	الإجمالي
	٢،٦٤١	٠	٢،٦٤١	٢،٦٤١	٣٩٦	٧٩	٤٧٥
الاجمالي	٢،٦٤١	٠	٢،٦٤١	٢،٦٤١	٣٩٦	٧٩	٤٧٥

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009م

الغرض الأساسي من الإستمارة أعلاه هو حساب مخاطر السلع التي يمتلكها المصرف، وبالنسبة لبيانات المصرف A فكما يبدو من الجدول أن المصرف لديه التزام بشراء سلع وليس لديه أي التزام ببيع سلع .

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السلع = إجمالي المخاطر المباشرة + إجمالي المخاطر الأساسية.

جدول ١٥. إستمارة MR6 رأس المال المطلوب لتغطية المخزونات- المصرف A:

النوع	القيمة السوقية (١)	العبء علي رأس المال(٢)	رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر(٣) (١)X(٢)
مخزونات مقتناه بغرض البيع		%١٥	
مخزونات سلم لا يقابله سلم موازي		%١٥	
أوراق تجارية مشتراة		%١٥	
أصول مقتناه بغرض الإجارة	٦٦	%٨	٥
أصول استصناع لا يقابلها استصناع موازي		%٢	
أخري		%١٥	
الاجمالي	٦٦		٥

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م

الغرض الأساسي من هذه الإستمارة هو حساب مخاطر السلع والبضائع المخزنة بحوزة المصرف. وكما يبدو من بيانات المصرف A الظاهرة في الجدول أعلاه أن لدي المصرف أصول بغرض الإجارة.

جدول١٦. إستمارة MR ملخص رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق المصرف: A

		الرصيد	معامل التحويل	الاصول الخطرة المرجحة
إستمارة MR1	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر الأسهم	٢٣٦	٨,٣	١,٩٥٩
إستمارة MR2	رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر المحدودة للصكوك	٠	٨,٣	٠
إستمارة MR3	رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر العامة للصكوك	٠	٨,٣	٠
إستمارة MR4	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر سعر الصرف	٠	٨,٣	٠
إستمارة MR5	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السلع	٤٧٥	٨,٣	٣,٩٤٣
إستمارة MR6	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر المخزونات	٥	٨,٣	٤١
	الاجمالي	٧١٦		٥,٩٤٣

*المصدر : بيانات المصرف A المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م

الغرض الاساسي من الإستمارة التي يوضحها الجدول اعلاه هو رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق.

جدول ١٧. إستمارة OR رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التشغيلية اسم المصرف: A

البند	العام الحالي(١) ٢٠٠٨	العام السابق(٢) ٢٠٠٧	العام الأسبق(٣) ٢٠٠٦	المتوسط(٤) (١+٢+٣/ ٣)	العبء علي رأس المال(٥)	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل(٦) (٤X٥)	معامل التحويل(٧)	الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر التشغيل(٨) (٦X٧)
صافي إيرادات التمويل	٣٤,٥٧٦	٢٨,٨٧٣	٢٣,١٩٣	٢٨,٨٨١		٤,٣٣١		**٣٥,٩٥٦**
إيرادات الخدمات المصرفية	٢٤,٤٢٥	٢٠,٢٧١	٢٦,٨٥٤	٢٣,٨٥٠		٣,٥٧٧		**٢٩,٦٨٩**
صافي إيرادات أخري	١,٦٥١	٨٤٠	٩٥٧	١,١٤٩		١٧٢		**١,٤٢٨**
ناقصا نصيب أصحاب الودائع الاستثمارية	١٠,٨٥٠	٩,٧١٤	٨,٨٦١	٩,٨٠٨-		١٤٧١-		**- ١٢,٢٠٩**
إيرادات المصرف	٤٩،٨٠٢	٤٠،٢٧٠	٤٢،١٤٣	٤٤،٠٧٢	%١٥	٦,٣٢١	٨,٣	٥٢،٤٦٤

*المصدر : بيانات المصرفA المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م تم إستخراج المتوسط بواسطة الباحثين.

الغرض الأساسي من هذه الإستمارة هو حساب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل. يوجد خطأ في الجدول أعلاه خانة رأس المـــال المطلــوب لتغطيـــة مخاطر التشغيل وقدره ٦٦١٠ وتم تسـجيله ل ٦٣٢١ تصبح الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر ٥٢,٤٦٤ بدلا من ٥٤,٨٦٤.

جدول ١٨. إستمارة RC رأس المال الرقابي (رأس المال بعد التنزيلات)

أ-رأس المال الأساسي :

الرقم	البند	البنك A	البنك B	البنك C
١	رأس المال المدفوع	٤٧,٥٩٦	١٠١,٨٢٦	٦١,٣٣١
٢	الاحتياطي القانوني	٢,٣٥٩	٠	٠
٣	الاحتياطي العام	١,٧٦٩	٥,٣٧٣	٠
٤	الاحتياطي الخاص	٠	١,٣١٧	٠
٥	احتياطي طوارئ	٠	٠	٠
٦	الأرباح (الخسائر) المدورة	٥,٣٠٧	٤٨,٤١٣ -	٦,٩٧٩
٧	علاوة الإصدار	١٤٣	٠	٣٢٢
	الاجمالي	٥٧,١٧٤	٦٠,١٠٣	٦٨,٦٣٢

*المصدر: بيانات المصارفA، B وC المرسلة لبنك السودان المركزي، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م ، قام بتجميعها الباحثون

ب-رأس المال المساند :

رقم	البند	البنك A	البنك B	البنك C

١	٤٥% من احتياطي إعادة التقييم	١٢,٦٥٠	١٤,٢٩٠	١٢,٥٠٠
٢	المخصص العام لتمويل(علي أن لا يتعدى ١,٢٥% من إجمالي الأصول المرجحة)	٠	١٣,١١١	٢,٨٠٤
٣	القروض المساندة (٥٠% من رأس المال الأساسي)	٠	٠	٣٣,٠٨٦
٤	إجمالي رأس المال قبل التنزيلات(رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)	٦٩٨٢٤	٨٧,٥٠٤	٤٨,٣٩٠

* بيانات المصارف A ، B و C المرسلة لبنك السودان المركزي، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م

ج-التنزيلات أو الاستبعادات من رأس المال:

رقم	البند	البنك A	البنك B	البنك C
١	العجز في مخصص الديون المتعثرة	٧,٠٠٠	١٩٠,٨٦٦	٧,٣٢٤
٢	الإستثمارات طويلة الأجل	١,٤٧٤	٢٩,٩٠١	٠
	صافي رأس المال بعد التنزيلات	٦١,٣٥٠	١٣٣,٢٨٥-	١١٠,٠٩٧

*المصدر : بيانات المصرف المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م

الغرض من الإستمارة في الجداول اعلاه هو حساب رأس المال الرقابي، وكما يتبين في الجدول الأول أن المصرف B تآكل بسبب الخسائر وفي الجدول الثاني يتضح ارتفاع رأس المال المساند للمصرف B وفي الجدول الثالث(ج) يتضح العجز الكبير في مخصص الديون المشكوك فيها لدى المصرف B وجودة أصول المصرف A وC.

جدول١٩. إستمارة A - ملخص كفاية رأس المال

البند	البنك A	البنك B	البنك C
رأس المال			
١- رأس المال المؤهل لاحتساب كفاية رأس المال (البسط)	٦١,٣٥٠	١٣٣,٢٨٥-	١١٠,٠٩٧
الأصول الخطرة المرجحة (المقام)			
٢- إجمالي الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر الائتمان	١٧٠,٩٠١	١,٠٤٨,٨٣٨	٢٢٤,٢٧٢
٣ - إجمالي الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر السوق	٥,٩٤٣	٢٨٨,٠٨٥	١٣,٨٨٧
٤- مجموع فرعي	١٧٦,٨٤٤	١,٣٣٦,٩٢٣	٢٣٨,١٥٩
٥ - إجمالي الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر التشغيل	٥٢,٤٦٤	٤٠٩	٦٨,٨١٦
٥ - إجمالي الأصول الخطرة المرجحة (٥+٣+٢)	٢٢٩,٣٠٨	١,٣٣٧,٣٣٢	٣٠٦,٩٧٥
الأصول الخطرة المرجحة (التمويل + السوق) ممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٠	٠	٢٣,٨١٦
قيمة الفا α	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٥٠
نسبة كفاية رأس المال	% ٢٦,٧٥	%١٠	% ٣٩

*المصدر : بيانات المصارف A ، B و C المرسلة لبنك السودان المركزي، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م

الغرض من الإستمارة التي يوضحها الجدول اعلاه هو بيان نسبة كفاية رأس المال، وكما يتبين من بيانات الجدول ارتفاع النسبة لدي المصرف A و C وانخفاضها في المصرف B .

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى: التزام المصارف بالنسبة المقررة لكفاية رأس المال حسب معيار لجنة بازل II يؤدي إلي جودة الأصول بالمصرف .من الإستمارة C ملخص الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر كما يوضحها الجداول أدناه :

جدول :٢٠. ملخص الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر للمصارف C, B, A

اسم الإستمارة	البند		حجم التعرض	الأصول الخطرة المرجحة
إستمارةc1	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المرابحة والإجارة باستخدام الأوزان التفضيلية	A	٠	
		B	٢٣,٤٥٦	١٧,٥٩٢
		C	٢٣,١٤٤	١٧,٣٥٨
إستمارةc2	الأوزان الترجيحية للتمويل قصير الاجل	A	٢٧١	٢٧١
		B	٠	٠
		C	٢٥	٢٥
إستمارةc3	الأوزان الترجيحية للتمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة	A	٣,١٣٣	١٢,٥٣٢
		B	١٨,٥٠٠	٧٤,٠٠٠
		C	١٠,٩٤١	٤٣,٧٦٤
إستمارةc4	الأوزان الترجيحية للتمويل طويل الاجل (ماعدا المشاركات والمضاربات)+المربحات والإجارة والتمويل طويل الأجل للافراد الذين لا تنطبق عليهم الشروط التفضيلية	A	٣,١٤٩	٣,١٤٩
		B	٢٠٣,١١٢	٢٠٣,١١٢
		C	١٥,٨٠١	١٥,٨٠١
إستمارةc5	الأوزان الترجيحية للذمم المدينة المتأخر سدادها (الديون المتعثرة)	A	٧٥,٩٩٠	٣٣,٧٨٦
		B	٢٣٤,٠٠٧	٣٤٣,٤٩٩
		C	٢١,٣٤٩	٢٣,٨٥٢
إستمارةc6	الأوزان الترجيحية للأصول الاخري(غير تمويلية)	A	٩٥,١٣٣	٩٥,١٣٣
		B	٢٤٣,١٩٤	٣٧١,١١٠
		C	٢٤٩,١٦٦	٩٠,٥٣٤
إستمارةc7	الأوزان الترجيحية للبنود خارج الميزانية	A	١٣٠,١٥٠	٢٦,٠٣٠
		B	١٦٥,٧٧٢	٣٩,٥٢٥
		C	٨٠,٩٨٢	٣٢,٩٣٨
	الاجمالي	A	٣٠٧,٨٢٦	١٧٠,٩٠١
		B	٨٨٨,٠٤١	١،٠٤٨،٨٣٨
		C	٤٠١,٤٠٨	٢٢٤,٢٧٢

من إستمارة C أعلاه يلاحظ أن نسبة الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر إلي حجم الأصول المعرضة إلي المخاطر في البنك A وC كانت ٥٥% و ٥٦% علي التوالي بينما كانت هذه النسبة في المصرف B ١١٨ % وكنتيجة منطقية لهذا نجد أن البنك B حقق خسائر بلغت حوالي ٤٧% من رأس المال المدفوع إضافة إلي وجود عجز في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، مما أدى إلي أن يصبح رأس المال

المؤهل أو رأس المال بعد التنزيلات بالسالب وبالتالي أصبحت نسبة كفاية رأس المال بالسالب . وهذا يعني أن عدم جودة أصول المصرف B أدت إلي تحقيق خسائر وبالتالي عجز المصرف B من تكوين المخصصات المطلوبة لامتصاص هذه الخسائر ولذلك كانت نسبة كفاية رأس المال بالسالب، ولذلك يمكن قبول الفرضية التي تنص على أن التزام المصارف بالنسبة المقررة لكفاية رأس المال حسب معيار لجنة بازل Π يؤدي إلي جودة الأصول بالمصرف .

الفرضية الثانية :الالتزام بنسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل Π تؤدي إلي زيادة حقوق الملكية. بالنظر إلي إستمارة Regulatory Capital RC رأس المال الرقابي بعد التنزيلات:

جدول ٢١. رأس المال الأساسي للمصارف C, B, A

الرقم	البند	البنك A	البنك B	البنك C
١	رأس المال المدفوع	٤٧,٥٩٦	١٠١,٨٢٦	٦١,٣٣١
٢	الاحتياطي القانوني	٢,٣٥٩	٠	٠
٣	الاحتياطي العام	١,٧٦٩	٥,٣٧٣	٠
٤	الاحتياطي الخاص	٠	١,٣١٧	٠
٥	احتياطي طوارئ	٠	٠	٠
٦	الأرباح (الخسائر) المدورة	٥,٣٠٧	- ٤٨,٤١٣	٦,٩٧٩
٧	علاوة الإصدار	١٤٣	٠	٣٢٢
	إجمالي رأس المال الأساسي	٥٧,١٧٤	٦٠,١٠٣	٦٨,٦٣٢

*المصدر: بيانات المصرف A ، B و C المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م

جدول ٢٢. رأس المال المساند للمصارف C, B, A:

الرقم	البند	البنك A	البنك B	البنك C
١	٤٥% من احتياطي إعادة التقييم	١٢,٦٥٠	١٤,٢٩٠	١٢,٥٠٠
٢	المخصص العام لتمويل (علي أن لا يتعدى ١,٢٥% من أجمالي الأصول المرجحة)	٠	١٣,١١١	٢,٨٠٤
٣	القروض المساندة (٥٠% من رأس المال الأساسي)	٠	٠	٣٣,٠٨٦
٤	إجمالي رأس المال قبل التنزيلات (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)	٦٩٨٢٤	٨٧,٥٠٤	٤٨,٣٩٠

*المصدر: بيانات المصرف A ، B و C المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009

جدول ٢٣. التنزيلات أو الإستبعادات من رأس المال للمصارف C, B, A:-

الرقم	البند	المصرف A	المصرف B	المصرف C
١	العجز في مخصص الديون المتعثرة	٧,٠٠٠	١٩٠,٨٦٦	٧،٣٢٤
٢	الاستثمارات طويلة الآجل	١,٤٧٤	٢٩,٩٠١	٠
	صافي رأس المال بعد التنزيلات	٦١,٣٥٠	١٣٣,٢٨٥-	١١٠,٠٩٧

*المصدر: بيانات المصرف A ، B و C المرسلة لبنك السودان المركزي، الربع الثالث لعام ٢٠٠٩م ، قام الباحثون بتجميعها.

لقد أوضحت إستمارة RC(Regulatory Capital) رأس المال الرقابي بعد التنزيلات أن المصرفين A و C حققا زيادة في رأس المال المدفوع بلغت ٢٩% و ٧٩% علي التوالي بينما حقق المصرف B خسائر أدت إلي تآكل كل راس ماله المدفوع. ويرجع ذلك إلي أن الخسائر التي تكبدها المصرف أدت إلي عدم مقدرته علي تكوين المخصصات المطلوبة وأصبح العجز في المخصصات إضافة إلي الخسائر اكبر من رأس المال المدفوع ولهذا يمكن قبول الفرضية التي تنص على أن الالتزام بنسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل II تؤدي إلي زيادة حقوق الملكية.

الفرضية الثالثة : التزام المصرف بتحقيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة وفقا لمقررات بازل II تؤدي إلي زيادة ثقة العملاء في المصرف .

إن إيرادات المصرف هي عبارة عن مبيعات خدمات المصرف فكلما زادت مبيعات المصرف زادت إيراداته . ودائما يكون الطلب علي خدمات المصرف نتيجة لثقة العملاء في المصرف وهذا يعني أنه كلما زادت مبيعات المصرف زادت ثقة العملاء في المصرف وبالنظر إلي إستمارة OR ادناه :

جدول: ٢٤. إستمارة OR رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل للمصارف C, B, A

البند	المصرف	العام الحالي (١)	العام السابق (٢)	العام الأسبق (٣)	المتوسط (٤) (١+٢+٣/٣)	العبء علي رأس المال(٥)	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل(٦) (٤X٥)	معامل التحويل(٧)	الأصول الخطرة المرجحة لمخاطر التشغيل(٨) (٦X٧)
صافي إيرادات التمويل	A	٣٤,٥٧٦	٢٨,٨٧٣	٢٣,١٩٣	٢٨,٨٨١		٤,٣٣٢		
	B	١٠,٠٧١	١٠,١٠٦	١١,٧٦٧	١٠,٦٤٨		١,٥٩٧		١٣٣
	C	٤٩,٠١٤	٣٨,٤٨٧	٣٤,٩٩٢	٤٠,٨٣١		٦,١٢٥		٥٠,٨٣٧
إيرادات الخدمات المصرفية	A	٢٤,٤٢٥	٢٠,٢٧١	٢٦,٨٥٤	٢٣,٨٥٠		٣,٥٧٧		
	B	٢٨,٧٢٣	١٩,٢٧٢	٢٠,٥٩٦	٢٢,٨٦٢		٣,٤٢٩		٢٨٥
	C	١٦,٧٦٨	١٦,٩١٠	١٧,٣٧٠	١٧,٠١٦		٢,٥٥٢		٢١,١٨٢
صافي إيرادات أخري	A	١,٦٥١	٨٤٠	٩٥٧	١,١٤٩		١٧٢		
	B	١,٨٠٤	٦٣٧	٢٩٣	٩١١		١٣٧		١١
	C	٤,٦٥٢	٢,٦٩٥	٨٢٩	٢,٧٢٥		٤٠٩		٣,٣٩٥
ناقصا نصيب أصحاب الودائع الاستثمارية	A	١٠,٨٥٠	٩,٧١٤	٨,٨٦١	٩,٨٠٨-		١,٤٧١-		
	B	١,٥٩٠	١,٧٠٨	١,٤٨٢	١,٥٩١	%١٥	٢٣٩	٨,٣	٢٠
	C	٦,٥٨٠-	٣,٧٠١-	٥,٦١٤-	٥,٢٩٨-		٧٩٥-		٦,٥٩٨-
إيرادات المصرف	A	٤٩,٨٠٢	٤٠,٢٧٠	٤٢,١٤٣	٤٤,٠٧٢	%١٥	٦,٣٢١	٨,٣	٥٢,٤٦٤
	B	٣٩,٠٠٨	٢٨,٣٠٧	٣١,١٧٤	٣٢,٨٣٠	١٥%	٤,٩٢٤	٨,٣	٤٠٩

	C	٦٣,٨٥٤	٥٤,٣٩١	٥٥,٢٧٤	١٥%	٨,٢٩١	٨,٣	٦٨,٨١٦

*المصدر: بيانات المصرف A ، B و C المرسلة لبنك السودان المركزي ، الربع الثالث لعام 2009

من إستمارة OR أعلاه في المصرف A و B يلاحظ أن مبيعات المصرف لخدماته انخفضت في العام السابق وعادت إلي الارتفاع في العام الحالي إما في المصرف C فان المبيعات في زيادة مستمرة وعليه يمكن رفض الفرضية في حالة المصارف A و B وقبولها في حالة المصرف C

الخاتمة:

أولاً: النتائج :

١- التزام المصارف السودانية بالنسبة المقررة لكفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل Π المكيف يؤدي إلي جودة الأصول بتلك المصارف.

٢- التزام المصارف السودانية بتحقيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة وفقا لمقررات بازل Π المكيف تؤدي إلي زيادة حقوق الملكية.

٣- التزام المصارف السودانية بتحقيق نسبة كفاية رأس المال المطلوبة وفقا لمقررات بازل Π المكيف تؤدي زيادة ثقة العملاء في المصرف

٤- عدم توفر المعلومات مع عدم وجود الآليات المناسبة لمعايير بازل Π من أهم أسباب تبني مجلس الخدمات المالية الإسلامية للطرق البسيطة لقياس المخاطر.

٥- مخاطر التشغيل من أهم ابتكارات بازل Π و ساعدت في إيجاد راس مال أضافي لمجابهة مخاطر الاختلاسات المتزايدة بعد تطور التقنية والتقنية المضادة التي يعتمدها قراصنة المعلومات (الهكرز).

٦-معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية المكيفة راعت خصوصية الصيرفة الإسلامية التي تختلف في كثير من الأحيان عن التقليدية كمعالجتها للودائع الاستثمارية وتنوع المخاطر في الصيغ الإسلامية المختلفة ولذلك فإن هذه المعايير خلقت التوافق بين المعايير الدولية وخصوصية الصيرفة الإسلامية .

ثانيا:التوصيات :

١- ضرورة القيام بمراجعة شاملة للأوزان الترجيحية لمخاطر الأصول، خاصة البنود التالية:

أ. بند أصول أخرى والذي منح وزن ترجيحي للمخاطر قدره ٢٠٠% ، وهذا البند يحتوي علي سلع مستلمة من التمويل بصيغة السلم التي تشجع في تمويل الزراعة التي تعتبر أهم مقومات الاقتصاد السوداني ويوصي الباحثون بان يكون الوزن الترجيحي للسلع المستلمة من السلم أقل من وزن أصول أخرى كما يجب أن يكون وزن السلع المستلمة من السلم بناء علي فترة الإنتاج .

ب. بند التمويل بالمشاركات والذي منح وزن مخاطر ٤٠٠% ، يعارض السياسة التمويلية التي تشجع التحول من التمويل بالمربحات إلي التمويل بالصيغ الأخرى وخاصة المشاركة، وعليه يوصي الباحثون بتخفيض الوزن الترجيحي للتمويل بصيغة المشاركة مع وضع ضوابط مشددة للمشاركات.

٢- تشجيع إنشاء وتكوين وكالات تصنيف أو دخول وكالات التصنيف العالمية إلي السوق السودانية .

٣- إلزام المصارف بنشر نسبة كفاية رأس المال.

٤- الاهتمام بتدريب العاملين بالجهاز المصرفي خاصة في مجال التقنية المصرفية والرقابة الوقائية.

٥- تعميق أسواق المال حتى تتمكن المصارف من زيادة رؤوس أموالها وتنويع محافظها الاستثمارية .

٦- الاهتمام بإدارات المخاطر في المصارف التجارية لتحسين نوعية الأصول.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم**

١. احمد محمد موسى احمد(٢٠٠٨م) ،نظم الرقابة المصرفية في ظل العولمة بالتطبيق على المصارف السودانية، بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

٢. وفاء بشير مساعد(٢٠٠٥م) ، تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية وفقا لمقررات لجنة بازلI، بحث

تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

٣. احمد عبد الرحمن الحسن(٢٠٠٤م) ، معيار كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

٤. سوات تيكر وآخرون(٢٠٠٤م) ، معيار كفاية رأس المال بازل دراسة تطبيقية على ثلاثة بنوك تركية، دراسة منشورة، المؤتمر السنوي الحادي عشر لجمعية التمويل الدولي، جامعة استنبول ، تركيا.

٥. موسى عمر مبارك(٢٠٠٨م) ، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعياركفاية رأس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازلII، بحث لنيل درجة الدكتوراة في المصارف الاسلامية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الاردن.

٦. احلام بوعيلي' جامعة الأغواط ، مقال منشور على موقع http://www.majalisna.com تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/١٠/١٢

٧. الصديق طلحة محمد رحمة (٢٠٠٦)– التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، شركة مطابع السودان للعملة ، ط١.

٨. اتحاد المصارف العربية (٢٠٠٣)- بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وإبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية(بيروت).

٩. الزبيدي، محمد مرتضى ، تاج العروس، فصل الكاف من باب الفاء، منشورات مكتبة دار الحياة، ج١.

١٠. شبير ، محمد عثمان(٢٠٠٤)، التكييف الفقهي للوقائع المستجدة وتطبيقاته الفقهية ، دار القلم ، دمشق.

١١. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد(١٩٦٥)، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢. البخاري ، محمد بن اسماعيل ، صحيح البخاري، كتاب الزكاة ، باب لايجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع.

١٣. ابن حجر العسقلاني ، فتح الباريء في شرح صحيح البخاري، المطبعة السلفية ، القاهرة .

١٤. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (٢٠٠٥) ، مسودة مشروع كفاية راس المال للمؤسسات(عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية اسلإمية.

١٥. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية لاسلامية (١٩٩٨) ، كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية ،المنامة.

١٦. صابر محمد الحسن. إدارة السياسة النقدية في ظل النظام الإسلامي تجربة السودان. دار مصحف أفريقيا - الخرطوم - الإصدارة رقم (٢) مايو(٢٠٠٤م).

١٧. منشورات بنك السودان المركزي (٢٠٠٨)– الإدارة العامة للرقابة المصرفية – وحدة المعايير الدولية - موجهات لتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر من مجلس الخدمات الإسلامية.

١٨. منشورات بنك السودان المركزي(٢٠٠٥)، الإدارة العامة للرقابة المصرفية منشور رقم ٢٠٠٥/١ إنشاء إدارة المخاطر بالمصارف التجارية بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٢.

١٩. عماد أمين شهاب (٢٠٠٨)، خريطة طريق تطبيق بازلΠ في المصارف العربية، الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية – بيروت.

٢٠. نبيل حشاد(٢٠٠٤) ، دليلك إلي اتفاق بازلII (المضمون - الأهمية -الأبعاد) ، موسوعة بازل Π الجزء الأول اتحاد المصارف العربية بيروت.